The Portland Trust

النشرة الاقتصادية الفلسطينية

النشرة 165
حزيران 2020

التقارير الرئيسية

وفقًا لخطة ترامب، كرر رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو مرارًا نيته ضم المستوطنات اليهودية وغور الأردن

استحواذ إسرائيل على مساحات واسعة من أراضي المناطق «ج» سيحول دون وصول الفلسطينيين إلى المناطق والموارد اللازمة لنمو مختلف القطاعات الرئيسية

إن ضم المستوطنات الاسرائيلية الواقعة في المنطقة «ج» سيقيد حركة الفلسطينيين إلى حد كبير، وسيخلق مناطق فلسطينية معزولة محاطة بأراضي إسرائيلية وسيعيق ذلك التواصل بين الأنشطة الاقتصادية في المنطقة وفي مناطق أخرى في فلسطين ومع العالم الخارجي

رفضت السلطة الوطنية الفلسطينية قبول إيرادات المقاصة لشهر أيار من إسرائيل

دعت السلطة الفلسطينية جميع الدول للاعتراف بدولة فلسطين وفق حدود ما قبل العام 1967 وسط مخاوف من انهيارها في حال تم الضم

مخطط إسرائيلي لضم أراض من الضفة الغربية

في الأول من حزيران أوعز وزير الدفاع الإسرائيلي الجديد ورئيس الحكومة البديل بيني غانتس للجيش الإسرائيلي بأن يأخذ أهبة الاستعداد لتداعيات تنفيذ مخطط ضم أراض من الضفة الغربية المحتلة.[1] خطط إسرائيل المعلنة للضم ستوسع السيادة الإسرائيلية على معظم غور الأردن وجميع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية البالغ عددها 235 مستوطنة.[2] ضم هذه المناطق مكون أساسي في خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للسلام والتي صدرت في أواخر يناير 2020.

في 20 نيسان 2020 وقع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مع منافسه الانتخابي آنذاك غانتس على اتفاقية تشكيل حكومة وحدة، وتحتوي الاتفاقية على بند يسمح للحكومة الإسرائيلية ببدء التشريع لضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية المحتلة في 1 تموز القادم.[3] وفقا لما اعلن عنه، سيتمكن نتنياهو من طرح الجزء المتعلق بفرض السيادة الإسرائيلية في الاتفاق الذي عقده مع الولايات المتحدة الأمريكية، على طاولة المجلس الوزاري الأمني المصغر ومجلس الوزراء الكامل للنقاش ومن ثم التصويت لأخذ موافقة مجلس الوزراء و/أو الكنيست على تنفيذه.[4] إلا أن شكل ووتيرة ونطاق التحركات الإسرائيلية المرتقبة لا تزال غير واضحة المعالم.

الإجراءات الإسرائيلية المتوالية في الضفة الغربية منذ عام 1967 تعتبر أعمال ضم مفروضة «بحكم الأمر الواقع» على الفلسطينيين، وهذا يشمل إجراءات التوسع الاستيطاني والبؤر الاستيطانية الإسرائيلية المنتشرة في الضفة الغربية، وأعمال تطوير البنية التحتية لربط المستوطنات مع إسرائيل، وفرض القيود على أعمال البناء الفلسطينية وهدم المباني القائمة في المنطقة «ج» الواقعة تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية.[5] وترمي إسرائيل من وراء طرح مشروع القانون إلى ترسيخ الوضع القائم على أرض الواقع، وتسويغه بمرجعية قانونية تجعل الضم قائما «بحكم القانون».[6]

خطط إسرائيل للضم تقوض إمكانية قيام دولة فلسطينية ذات اقتصاد مستديم وقابل للنمو، فعمليات الضم هذه ستحرم الفلسطينيين من الأراضي الزراعية الحيوية وموارد المياه وموارد أخرى، خاصة في منطقة غور الأردن، مما سيضر العديد من القطاعات الرئيسية كالزراعة والسياحة والصناعة والطاقة والبناء والتجارة.[7] كما أنها ستقيد حركة الفلسطينيين بشكل كبير، محولة المدن الفلسطينية إلى أرخبيل من جزر منفصلة مقسّمة داخل اسرائيل، غير متصلة مع العالم الخارجي وغير مترابطة اقتصاديا.

الضم في مقترح السلام الأمريكي

أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 28 كانون الثاني 2020 عن رؤيته للسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، والتي تتبنى إلى حد كبير المطالب الإقليمية والأمنية لإسرائيل وتسعى لتنفيذها فورا، في حين تقدم للفلسطينيين مجرد وعود بسراب «دولة»، تحقيقها مشروط بقيود مشددة ومفاوضات طويلة الأجل.[8] وفق الخطة سيتم ضم قرابة 32% من مساحة الضفة الغربية لدولة إسرائيل. تشمل هذه الأراضي كامل منطقة غور الأردن (باستثناء مدينة أريحا بحيث تكون معزولة محاطة بإسرائيل) والبحر الميت والأراضي الواقعة بين الجدار العازل الإسرائيلي والخط الأخضر (خط الهدنة 1949)، والمستوطنات الاسرائيلية بين شرق وغرب الضفة الغربية.

1 https://wapo.st/3fx1rRT
2 https://bit.ly/2Buqm9W
3 https://bit.ly/2ULL3oj
4 https://bit.ly/3hv4ls1
5 https://indd.adobe.com/view/acfbc290-e96b-44f9-8617-58052a785c68
6 https://bit.ly/2N2401P
7 https://bit.ly/2UHpdCw
8 www.whitehouse.gov/peacetoprosperity/

وبموجب بنود الخطة، تستطيع إسرائيل ضم نحو 1,812 كم^2 (32%) من مساحة أراضي الضفة الغربية (5,661 كم^2)، مع بقاء 16 مستوطنة إسرائيلية يسكنها 15,675 مستوطن على مساحة 19 كلم^2 في مناطق اسرائيلية معزولة تقع داخل ما تبقى من أراضي الضفة الغربية بعد الضم.[9] أما في منطقة غور الأردن، فستضم إسرائيل قرابة 895 كم^2، أي سيتم عزل جميع الأراضي المصنفة كمناطق «ب» في منطقة غور الأردن، وهي موطن لأكثر من 5,600 فلسطينيا ويعيش فيها ستة تجمعات فلسطينية على مساحة تتجاوز 23 كم^2. أما في المناطق المصنفة «ج» في منطقة غور الأردن، فسيتم عزل 11 تجمعا فلسطينيا و12 عشر تجمع للبدو، يعيش فيها ما مجموعه 12,000 فلسطيني.

كما وتقدم الخطة أيضًا تصوراً عن المناطق التي يمكن أن تتخلى عنها إسرائيل في «مقايضات أراضي» محتملة، وتشمل 520 كم2 من الصحراء جنوب قطاع غزة و180 كم^2 من الصحراء غير الصالحة للسكن جنوب الخليل.

وأكدت الإدارة الأمريكية مرارا أن إسرائيل مطالبة بقبول بنود الخطة كاملة من أجل المضي قدما في مخطط الضم، بما في ذلك الاتفاق على إجراء مفاوضات مباشرة مع الفلسطينيين لمدة أربع سنوات على الأقل، وتجميد جميع أعمال البناء والهدم في الأراضي المخصصة «للدولة الفلسطينية»، وإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين، وإقامة دولة فلسطينية شكلية في نهاية المطاف، متناثرة جغرافيا وتقام عاصمتها في الأحياء الواقعة شرق مدينة القدس وخارج الحدود بلدية المدينة. وبصرف النظر عن ذلك، شكلت إسرائيل والولايات المتحدة لجنة عمل مسؤولة عن ترسيم الحدود المقترحة ووضع خريطة جديدة للمنطقة، تمهيدا لعملية الضم الإسرائيلية أحادية الجانب.[10]

مخططات الضم الإسرائيلية

بالتوافق مع خطة الولايات المتحدة، أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مرارا وتكرارا عن عزيمته لضم المستوطنات الاسرائيلية وغور الأردن.[11] برغم هذا، ذكر نتنياهو في 7 حزيران الماضي أن البيت الأبيض لم يمنحه الضوء الأخضر للشروع في عملية الضم بعد وأن مساحة الأراضي المراد ضمها قد تكون أقل مما كان مخططا له في السابق، إذ لم يتم الاتفاق على الخرائط بشكل نهائي.[12] وفي وقت إعداد هذه النشرة، لم يتضح بعد أي بنود من خطة الولايات المتحدة ستنفذ على أرض الواقع. وتشير آخر التقارير بأن عملية الضم قد تنفذ على مراحل، بدءا بالمناطق المحتلة أصلا من المستوطنات الإسرائيلية أو بضم أجزاء من أراضي المنطقة «ج» في غور الأردن والواقعة حاليا تحت السيطرة الإسرائيلية. وذكرت بعض التقارير أن قرابة 30% من أراضي الضفة الغربية مستهدفة للضم (أو ما يعادل نصف مساحة المنطقة «ج»). وبناء على الخرائط التي عرضها نتنياهو في العام 2019، تقدر جهات أخرى أن المساحة المستهدفة تقارب 20% فقط.[13]

جدول (1): المساحة المقترح ضمها في إطار خطة السلام الأمريكية وخطة الضم الإسرائيلية

المؤشر	خطة الولايات المتحدة الأمريكية للسلام	خطة الضم الإسرائيلية[14]
المنطقة المخطط لضمها	1,812 كم^2	1,200-1,236 كم^2
نسبة من أراضي الصفة الغربية	32%	20.5 -22.3%
ملكية خاصة لفلسطينيين (%)	غير متاح	20 -23%

عمليا، إن قرار ضم اسرائيل للأراضي للفلسطينية لا يمكن التراجع عنه لاحقا ويعتبر ضربة قاضية لإي افاق سلام مستقبلية. فحسب القانون الإسرائيلي، إن أي أراضي يتم ضمها تقع مباشرة تحت الولاية القضائية لقانون أساس: الاستفتاء العام لعام 2014، وإذا أرادت إسرائيل بعد ذلك التنازل عن هذه الاراضي لاحقا ضمن مفاوضات السلام، عليها أن تحقيق غالبية عظمى (أعلى نسبة تصويت) في البرلمان (80 صوت من أصل 120 عضو) أو 50% من أصوات الناخبين الإسرائيليين في الاستفتاء العام.[15]

الآثار الاقتصادية المترتبة على الضم

خسائر في الأراضي والموارد

إن استحواذ إسرائيل على مساحات واسعة من أراضي المنطقة «ج»، والتي تشكل 60% من مساحة الضفة الغربية، سيحول دون وصول الفلسطينيين إلى المناطق والموارد اللازمة لنمو مختلف القطاعات الرئيسية، بما فيها قطاعات الزراعة والسياحة والصناعة والطاقة والبناء والتجارة. فالمنطقة «ج» من أغنى المناطق الفلسطينية من حيث احتياطي الأراضي الزراعية الخصبة ومصادر المياه والمعادن الطبيعية.

يشكل وجود المنطقة «ج»، بما في ذلك غور الأردن، نقطة فارقة بين كون فلسطين دولة لديها مقومات الحياة ودولة لا تتوفر لديها مقومات الحياة. وفقا للبنك الدولي، يتوقع أن يساهم تخفيف القيود الإسرائيلية المفروضة على وصول الفلسطينيين واستغلال الإمكانات الكامنة في المنطقة «ج» الى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بقرابة 4.3 مليار دولار سنويا.[16] ودون الوصول إلى الموارد الحيوية في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية للضفة الغربية، سيبقى الاقتصاد الفلسطيني معتمدا بشكل دائم على الواردات والمساعدات من الجهات المانحة، وهذا سيؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر وتراجع الامن الغذائي وهذا سيشكل تهديدا حقيقيا لاضطرابات اجتماعية وانهيار اقتصادي مستقبلي.

تقع قرابة 90% من أراضي غور الأردن في المنطقة «ج» ويعيش فيها أكثر من 65,000 فلسطيني، وتتمتع المنطقة بإمكانات هائلة للتنمية الزراعية والصناعية والسياحية، بالإضافة إلى أنه يمكن استغلال أراضيها لاستيعاب النمو السكاني الطبيعي في المدن والبلدات الفلسطينية.[17] لذا تعد منطقة استراتيجية وبالغة الأهمية لتحقيق الأمن الغذائي الفلسطيني، بما تحتويه من مصادر المياه الحيوية والتي تقدر بنحو ثلث احتياطي المياه الجوفية في الضفة الغربية. وتعتبر إمكانات التنمية الاقتصادية الكامنة في وادي الأردن أمرا ضروريا للنمو ولانتعاش الاقتصاد الفلسطيني، لا وبل أمر حاسم لاستدامة واستمرارية أي دولة فلسطينية مستقبلية.

يذكر أن قرابة 20-23% من الأراضي المتوقع ضمها من المنطقة (أي 250-280 كم2) هي ملكيات خاصة لفلسطينيين لن يتم منحهم الجنسية الإسرائيلية.[18] إذا لم تقم حكومة إسرائيل بتعديل قوانينها المتعلقة بأملاك «الغائبين»، سيعتبر جميع هؤلاء الفلسطينيين «غائبين» وسيتم مصادرة أراضيهم، مما سيوفر مرجعية قانونية مواتية لتحويلها لمستوطنات إسرائيلية كما حصل في القدس الشرقية. وفقا للخبير الإسرائيلي شاؤول اريئيلي، منذ ضم القدس الشرقية المحتلة في العام 1980، استولت إسرائيل على حوالي 28.3 كم^2 (أي 44% من مساحة الأراضي التي ضمتها في العام 1967) من أراضي القدس الشرقية، معظمها مملوكة للفلسطينيين، وخصصتها «للاستخدام العام».[19] وقامت

9 www.arij.org/eye-on-palestine-arij/presentations.html
10 https://bit.ly/2B6GkH9
11 https://nyti.ms/2N23AbL . https://bit.ly/37uOTHI
12 www.arabnews.jp/en/opinion/article_19260/
13 https://bit.ly/2YGT2V4
14 https://bit.ly/3ebMZ1b . https://bit.ly/2Y5MMq W
15 https://bit.ly/2xcAwtW
16 https://bit.ly/2US1cZz
17 https://bit.ly/3hGvk3T
18 https://bit.ly/2Y5MMqW . https://bit.ly/3d2Z0F0
19 https://bit.ly/3ebMZ1b

ببناء 60,000 وحدة سكنية لليهود و1000 وحدة سكنية فقط للفلسطينيين في هذه الأراضي. وقد أدت خسارة هذه الأراضي، وفرض القيود على حرية التنقل والحركة، وبناء جدار العزل العنصري، إلى عزل القدس وتشرذم الجغرافيا الفلسطينية. كما انخفضت مساهمة القدس الشرقية في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني من 15.5% في أواخر التسعينات، إلى أقل من 8% ما بعد عام 2010. كما ارتفع معدل الفقر بشكل مضطرد بين فلسطينيي القدس الشرقية ليصل إلى أكثر من 75%.[20]

التنمية الزراعية

بلغت مساهمة الزراعة الفلسطينية في الناتج المحلي الإجمالي قرابة 13% في منتصف التسعينات، إلا أنها تراجعت إلى 7.4% في العام 2018.[21] يعزى هذا المسار التنازلي إلى حد كبير إلى الزيادة المضطردة في القيود المفروضة على وصول الفلسطينيين إلى الأراضي والمياه، وتحديدا في المنطقة «ج».

في الوقت الراهن، يستطيع الفلسطينيون ممارستها الأنشطة الاقتصادية في جزء محصور جدا في المنطقة «ج»، لا تتجاوز مساحته 1% من أراضي مناطق «ج». أما بقية الأراضي فمخصصة للمستوطنات الإسرائيلية، وكمناطق عسكرية مغلقة ومحميات طبيعية.[22] كما لا يستطيع الفلسطينيون الوصول لقرابة 500 كم^2 من الأراضي الصالحة للزراعة، بالإضافة لوجود قرابة 187 كم^2 أراضي مقام عليها مستوطنات إسرائيلية. كما تحتوي المنطقة «ج» على طبقات مياه جوفية ومياه ينابيع، للفلسطينيين حصص سنوية محدودة منها، كما أن حفر الفلسطينيين للآبار أو بناء مرافق لمعالجة مياه الصرف الصحي مشروطة بموافقة الإدارة المدنية الإسرائيلية.[23]

قرابة 17% من الأراضي الزراعية الفلسطينية في الضفة الغربية (340 كم2) مستهدفة بمشروع الضم الاسرائيلي، 26% منها (89 كم^2) في منطقة غور الأردن. كما تخطط إسرائيل لضم 61 ينبوع مياه و131 بئر مياه خاصة بالفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة.

السياحة

يعتبر قطاع السياحة من أهم القطاعات الاقتصادية في فلسطين، مع إمكانية نمو كبير. في عام 2018، زار فلسطين قرابة 3.4 مليون سائح، وأنفقوا أكثر من 300 مليون دولار في قطاع «الفنادق والإقامة والمطاعم» وحده.[24] وبحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغ عدد العاملين في الأنشطة المتعلقة بقطاع السياحة أكثر من 38 ألف عام 2018 أو ما يقارب 4% من القوى العاملة الفلسطينية.[25]

لا تزال إمكانات قطاع السياحة الفلسطينية غير مستغلة إلى حد كبير بسبب القيود الحالية التي تفرضها حكومة الاحتلال على الحركة والوصول والبناء، ولا سيما حول البحر الميت. وفقًا للبنك الدولي، من المحتمل أن يصل الدخل الناتج عن البحر الميت (بما يشمل التنمية السياحة واستخراج المعادن) إلى حوالي 1.2 مليار دولار إذا ما تمت إزالة القيود الإسرائيلية المفروضة على الوصول إلى المنطقة «ج» واستخدامها.[26]

تحتوي مناطق ج على 3110 موقع أثري مسجلة من قبل وزارة السياحة والآثار الفلسطينية – منها 443 في منطقة التماس، و247 في المناطق البلدية للمستوطنات الإسرائيلية.[27]

تتمتع المناطق المتوقع مصادرتها أو محاصرتها كجزء من خطة الضم مثل محافظة أريحا والأغوار بإمكانيات سياحية عالمية كبيرة. ففي عام 2018 استقبلت المحافظة 35% من الزيارات السياحية الوافدة إلى فلسطين.[28]

العزل الجغرافي وتقييد حرية التنقل والحركة

إن ضم المستوطنات الاسرائيلية الواقعة في المنطقة «ج» سيقيد حركة الفلسطينيين إلى حد كبير، وسيخلق مناطق فلسطينية معزولة محاطة بأراضي إسرائيلية وسيعيق التواصل بين الأنشطة الاقتصادية في المنطقة وفي مناطق أخرى في فلسطين ومع العالم الخارجي.

وفق الخريطة النظرية التي نشرت كجزء من رؤية الولايات المتحدة الأمريكية، سيتم تحويل 43 قرية فلسطينية، موطن لأكثر من 110,000 نسمة، إلى مناطق جغرافية منفصلة ومعزولة عن الدولة الفلسطينية المستقبلية.[29] وتعد مدينة أريحا المدينة الفلسطينية الرئيسية في منطقة غور الأردن، ويقع في محيطها حوالي 28 قرية والعديد من التجمعات البدوية الصغيرة. ويخطط الاحتلال الى تحويل المنطقة التي تقع فيها مدينة أريحا (والمصنفة حاليا كمنطقة «أ») إلى منطقة جغرافية معزولة محاطة بأراضي تحت السيادة الإسرائيلية. وتبلغ مساحة المعزل المقترح 70 كم^2، ويشمل أكثر من 40,000 فلسطيني يعيشون في ستة تجمعات مختلفة. وللخروج والدخول من التصور المقترح لأريحا لا بد من المرور عبر نقاط التفتيش الإسرائيلية، وعبور الأراضي الإسرائيلية المخطط لضمها. عمليا سيتم فصل أريحا، مركز السياحة وأشهر مناطق زراعة التمور في الضفة الغربية، عن بقية الضفة الغربية، مما سيؤدي الى تدهور اقتصاد المدينة بسرعة.

يعيش نحو 65,000 فلسطيني و11,000 مستوطن إسرائيلي في منطقة غور الأردن وشمال البحر الميت.[30] ووفق التصور الحالي الذي جاء في الخطة، سيتم ضم 12 قرية فلسطينية يسكنها 13,500 نسمة في المنطقة المصنفة «ب»، تصل مساحتها قرابة 4.2 كم^2 ولن يمنح سكانها الجنسية الإسرائيلية.[31] سيؤدي ضم هذه الأراضي على الفور إلى فرض السيادة الإسرائيلية على هذه القرى بدلا من سيادة السلطة الوطنية الفلسطينية.

توصلت دراسة نشرها معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج) أوائل العام 2019، إلى أنه نتيجة للقيود التي تفرضها إسرائيل على حرية التنقل والحركة، يخسر الفلسطينيون قرابة 60 مليون ساعة عمل بتكلفة تقدر بحوالي 274 مليون دولار، وهدر 81 مليون لتر وقود تقدر تكلفتها بـ 135 مليون دولار سنويا.[32] ونظرا للتوقعات بأن تساهم مخططات الضم في تقييد حركة التنقل والنقل بشكل أكبر من ذي قبل، يتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة في حجم الخسائر وتراجع في الإنتاجية.

استجابة الحكومة الفلسطينية لمخططات الضم

ردا على التصريحات الإسرائيلية بخصوص مخططات الضم، أعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس في 19 أيار 2020 وقف جميع أشكال التنسيق الأمني مع إسرائيل.[33] وعقب هذا الإعلان، ذكر حسين الشيخ، رئيس هيئة الشؤون المدنية الفلسطينية، أن السلطة الوطنية الفلسطينية رفضت قبول إيرادات المقاصة لشهر أيار من إسرائيل، ذلك أن السلطة في حل من جميع الاتفاقيات والتفاهمات مع حكومة إسرائيل.[34]

20 www.mas.ps/files/server/20191703143807-1.pdf
21 www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2421.pdf
22 https://bit.ly/2YAeSJH
23 https://bit.ly/2ULQ40c
24 www.aliqtisadi.ps/article/74517/
25 www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?lang=en&ItemID=3555
26 https://bit.ly/2B1XDJv
27 https://bit.ly/2B1XDJv
28 www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?lang=en&ItemID=3555
29 https://bit.ly/2Y5w4la
30 https://reut.rs/2Y4Zxlk
31 https://bit.ly/2CfrbUq . https://bit.ly/2BcXbba
32 www.arij.org/files/arijadmin/2019/mobility_2019.pdf
33 https://nbcnews.to/2YGbKvQ
34 http://english.wafa.ps/page.aspx?id=37R4Uca117299750238a37R4Uc

وتقدر إيرادات المقاصة بحوالي 208 مليون دولار شهريا وتشكل أكثر من 60% من الإيرادات الضريبية للسلطة.[35] ونتيجة لتأزم الأوضاع، لم تتمكن السلطة الفلسطينية من دفع رواتب موظفيها منذ أيار 2020.[36] للتعامل مع الأزمة، بدأت السلطة الفلسطينية بترشيد نفقاتها باقتطاع بعض المصروفات في الميزانية العامة، ووقف رواتب عشرات الآلاف من الموظفين وضباط الشرطة، واقتطاع 105 مليون دولار من مخصصات قطاع غزة منها رواتب، ونفقات طبية، ورسوم مرافق.[37] ومع حلول نهاية حزيران، لم تعلن الحكومة إذا كانت ستتمكن من دفع رواتب موظفي القطاع العام لشهر أيار، والتي عادة ما تدفع في الأسبوع الأول من الشهر.

في 9 حزيران 2020، أعلن رئيس الوزراء الفلسطيني د. محمد اشتية أن السلطة الفلسطينية قد تقدمت بمقترح إلى مكتب اللجنة الرباعية حول إقامة الدولة الفلسطينية[38]، والذي تضمن الخطوط العريضة لإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، منزوعة السلاح، حدودها حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. كما أكد أن السلطة الفلسطينية لن تستسلم للضغوطات الإسرائيلية بعودة التنسيق الأمني مقابل تحويل إيرادات المقاصة، مشيرا إلى أن إسرائيل يمكنها تحويل العائدات دون وجود اتصال مباشر.[39]

وكانت السلطة الفلسطينية قد أعلنت عن موقفها للشركاء الدوليين والمانحين في بيان وجهته لجنة الاتصال المخصصة (AHLC). وذكرت في البيان أن الضم ينتهك الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، ويحرمه من حقه بالسيادة على موارده الطبيعية، ويضعف الوحدة الإقليمية للأراضي الفلسطينية، وسيقضي على حل الدولتين. ودعت السلطة الفلسطينية جميع الدول للاعتراف بدولة فلسطينية حدودها ما قبل العام 1967، واعتماد تدابير المساءلة (مثل فرض عقوبات)، والعمل من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرضي المحتلة منذ عام 1967.[40]

في 21 حزيران 2020، أكّد رئيس هيئة الشؤون المدنية الفلسطينية حسين الشيخ لقناة «كان» العبرية أن السلطة الوطنية الفلسطينية ستنهار ومعها قوات الأمن الفلسطينية إذا واصلت إسرائيل خطة الضم.

ردود الفعل الدولية

انتقدت ردود الفعل الدولية عملية الضم بشكل كبير، حيث أدانتها معظم الدول والمنظمات الدولية منددة بالقرار وداعية لإعادة النظر فيه.

كما أدان الاتحاد الأوروبي (EU) ومعظم دول الاتحاد الأوروبي قرار الضم، ودعت العديد من الدول الأوروبية لأخذ موقف متشدد بشأن هذه المسألة، وناقشت بعض الدول إمكانية فرض عقوبات اقتصادية على إسرائيل إذا مضت قدما في تنفيذ هذه الخطوة.[41]

وقال الملك عبد الله الثاني ملك الأردن في مقابلة صحفية «إن ضم إسرائيل لأجزاء من الضفة الغربية سيؤدي الى صدام كبير مع المملكة الأردنية الهاشمية».[42] وأدان العديد من القادة العرب أيضا هذه الخطوة، بما في ذلك دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.[43] وقد أدانت جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي أيضا الاقتراح.[44]

بورصة فلسطين حتى نهاية أيار 2020

استأنف سوق فلسطين للأوراق المالية (بورصة فلسطين) أعمال التداول ابتداء من 3 أيار 2020 بعد إغلاق السوق في 20 آذار إثر انتشار وباء كوفيد-19. في اليوم الأول من التداول، سجل مؤشر القدس انخفاضا بنسبة 3.7% مقارنة بمستواه قبل الإغلاق، وخلال شهر أيار انخفض المؤشر مرة أخرى بنسبة بلغت 1.1%.[45] تم تداول 3.2 مليون سهم بقيمة إجمالية 7.3 مليون دولار خلال الشهر، وهو ما يشكل انخفاضا في حجم وقيمة الأسهم المتداولة بنسبة 65.8% و50.3% على التوالي مقارنة بشهر أيار 2019.[46] قطاع الخدمات كان الأكثر انخفاضا (-5.87% متراجعا إلى 36.69 نقطة)، تلاه القطاع المصرفي والخدمات المالية (-5.53% إلى 135.78 نقطة).

نشرت بورصة فلسطين النتائج المالية الموحدة للشركات المدرجة عن الربع الأول 2020، والتي أظهرت انخفاضا كبيرا قارب 50% في صافي الأرباح، محققة تراجعا إلى 48.5 مليون دولار مقارنة بالربع المناظر 2019.[47] وكانت 33 شركة فقط من أصل 48 شركة مدرجة قد أفصحت عن أرباح (51.9 مليون دولار، تراجع بنسبة 48%)، فيما أفصحت 10 شركات عن خسائر مجموعها 3.4 مليون دولار. فيما لم تفصح خمس شركات (اثنتين موقفتين عن العمل) عن نتائجها ضمن المهلة الزمنية القانونية. إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أثر جائحة كوفيد-19 والإجراءات الوقائية لمنع انتشار الفيروس خلال شهري نيسان وأيار، وحالة عدم اليقين والتصعيد الناجمة عن التطورات السياسية الأخيرة، فإن توقعات أداء الربع الثاني 2020 تشكل مصدر قلق كبير.

35 https://wapo.st/2YALva4
36 https://bit.ly/30VFIPv
37 https://nyti.ms/311GWsz
38 تضم الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وروسيا، تعمل كوسيط لتيسير مفاوضات عملية السلام في الشرق الأوسط، وتعمل في نفس الوقت على دعم التنمية الاقتصادية وبناء المؤسسات الفلسطينية.
39 https://bit.ly/2CaNLxt
40 www.lacs.ps/documentsShow.aspx ATT_ID=45264
41 https://reut.rs/3dZwXaF . https://www.bbc.com/news/world-middle-east-52680096
42 https://bit.ly/3hDTmwj . https://nn.ps/news/shwwn-rby/2020/06/03/310770/
43 www.arabnews.com/node/1677961/saudi-arabia . https://bit.ly/3fBgauL
44 https://bit.ly/2C9ykFM . https://bit.ly/300W2Bw
45 https://bit.ly/2Y4Kect
46 لا تتوفر معلومات حول التغير على أساس شهري.
47 https://bit.ly/30K9aHO

The Portland Trust

M A S

النشرة الاقتصادية الفلسطينية يعدها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) وتحررها بورتلاند ترست.
يمكنكم إرسال تعليقاتكم أو اقتراحاتكم أو شكاويكم إلى feedback@portlandtrust.org